١ ـ فتح حوار مباشر بين الولايات المتحدة الاميركية وم.ت.ف. لأول مرة بصورة رسمية، علنية، منذ القيود التي وضعها كيسنجر على الحوار مع المنظمة، والتي أُعلنت في العام ١٩٧٥.

٢ ـ اعترفت أكثر من مئة دولة بصورة قانونية، أو ضمنية، بالدولة الفلسطينية، وهو حجم من الاعتراف يفوق عدد الدول التي تعترف باسرائيل. وقد عزّز ذلك قدرة المنظمة على اكتساب الشرعية الدولية، وأكد حضورها في المحافل السياسية، بصورة أفضل من أي وقت مضى.

٣ ـ أسهمت الحملة في ازالة العقبات والقيود من أمام انفتاح دول اوروبا الغربية بصورة أوسع على منظمة التحرير الفلسطينية، وشكّلت زيارة عرفات الرسمية لفرنسا، واستقبال الرئيس فرانسوا ميتران، له ذروة الانفتاح الاوروبي.

تشكّل هذه النتائج، في مجملها، حصاداً لا يستهان به، استطاع الجانب الفلسطيني جنيه في عام منذ اطلاق مبادرته السياسية. وهو، في هذا المسار، انما سلك الخيار الممكن. فاستراتيجية الحسم من خلال القدرة على تأمين الاجماع الدولي، لاقرار الهدف النهائي الذي تسعى القيادة الفلسطينية الى تحقيقه، وهو اقامة الدولة الفلسطينية، يبدو منسجماً مع منطق التحليل الفلسطيني للتغيير الذي احدثته الانتفاضة، وهو التحليل الذي يقول ان الانتفاضة تعادل، من الناحية الموضوعية، حرباً فلسطينية ـ اسرائيلية، لا بدّ ان تقود الى انجاز سياسي بمستوى تحقيق هدف أقصى.

بيد ان هذه المقاربة السليمة يعوزها عنصر أساسي لتحقق النتيجة المتوخّاة منها، هو اقتناع الطرف الآخر، اسرائيل، بصحتها.

حتى الآن، هناك انقسام في المجتمع الاسرائيلي بصدد تحليل الاهمية الاستراتيجية التي تتضمّنها الانتفاضة. وبالتالي، بصدد تقويم التعامل السياسي مع ابعادها ونتائجها. هذا الانقسام هو، في الحقيقة، دليل على قوة التأثير الذي استطاعت الانتفاضة احداثه، على مدى السنتين الماضيتين، في أوساط النخب السياسية الاسرائيلية بشكل خاص، والمجتمع الاسرائيلي بشكل عام، لناحية القدرة على احداث انكسار في معادلة القوة السائدة. ففي حين يرى جانب المتشددين ومن يسمّوا بـ «الصقور» ان الانتفاضة ليست سوى «محاولة فلسطينية أخيرة» تستطيع اسرائيل التعامل معها والانتصار عليها، يرى جانب اليسار والمعتدلين ان الاخلال في التوازن قد حدث فعلاً، منذ اللحظة التي فشل فيها التفوّق العسكري الاسرائيلي في تأدية المهام الموكولة اليه على النحو الذي كان يؤدي به مهامّ سابقة في الخارج. وحتى تحظى مصداقية وجهة النظر هذه باقتناع القوى الفاعلة في اسرائيل بها، ويتحوّل الانقسام حولها الى اجماع عليها، ينبغي العمل في اتجاهين: الاول، الضغط أكثر على اسرائيل في الداخل؛ واستطراداً، في الاتجاه الثاني، تحقيق «تنسيق عربي» فاعل وحشد وسائل قادرة على الضغط على الولايات المتحدة الاميركية، لكي تصبح أكثر ايجابية ومنطقية في التعاطي مع حقوق الشعب الفلسطيني. والانفراج الذي تشهده العلاقات فيما بين الدول العربية، حالياً، قد يكون ملائماً للعمل على تطوير الدور العربي، الذي لم يزل يراوح في موقف المراقبة، أو السلبية.